ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ماذا يعني الضم الاسرائيلي للضفة؟ وما الذي يكشفه؟

إيهاب شوقي

لا شك أن خطط نتنياهو التي يسعى من خلالها لضم أجزاء من الضفة الغربية هي خطط كاشفة لطبيعة النظام العالمي الحالي وكذلك لطبيعة النظام العربي وحال دوله وشعوبه.

وقبل مناقشة ما تكشفه هذه الخطط ينبغي ذكر عدة نقاط:

أولًا: خطة الضم لا تقتصر على ٣٠٪ من الاراضي والتي أعلن عنها في خطط نتنياهو، بل المستهدف على المدى البعيد ضم المزيد من اراضي الضفة وهو ما أعلن في "صفقة القرن" المزعومة والتي تركت العدو الاسرائيلي حرًا طليقًا في ضم غور الأردن وأية مناطق استراتيجية في الضفة، وهي كلمة فضفاضة ومفتوحة لمصادرة وضم أي بقعة في الضفة تراها "اسرائيل" استراتيجية!

وتزداد خطورة ذلك بالنظر الى أن أكثر من ٤٥٠ ألف مستوطن إسرائيلي يعيشون في مائة مستوطنة بالضفة الغربية، وملاحظة أن عددهم ارتفع بنسبة ٥٠ في المائة خلال العقد الماضي فقط في عهد نتنياهو، كما لا توجد خريطة للضم وانما تفيد التقارير بوجود عشر خرائط على الأقل وهو ما يعني أن تكريس الضم هو الهدف الاستراتيجي في حد ذاته وتبقى الخرائط لتعبر عن التكتيكات الى أن يتمكن العدو من ابتلاع كامل الضفة وتصفية القضية!

ثانيًا: هناك عجلة اسرائيلية في اعلان الضم بسبب اقتراب الانتخابات الأمريكية ووضع ترامب الغامض ومستقبله المجهول، والعدو الصهيوني كعادته يريد تكريس أمر واقع ملزم يصعب لأي رئيس امريكي قادم التراجع عنه، لانه، وبرغم انحياز جميع الادارات للعدو، فقد تختلف التقديرات والرؤى ولكن وبرغم ذلك فمن الصعب أن تجرؤ ادارة على نزع مكتسبات صهيونية حتى لو اختلفت معها!

ثالثًا: تريد "اسرائيل" أيضًا التغطية على أزمتها الداخلية بتصعيد الأزمة مع الفلسطينيين على أمل رأب الصدع الاسرائيلي الداخلي، وتوحيد قوى اليمين والوصول الى سقف تصعب المزايدة عليه داخليًا.

وبخصوص ما تكشفه هذه التحركات من وضع للنظام العالمي والعربي، فيمكن رصد ما يلي:

١- بدا القانون الدولي عاجزًا عن اتخاذ أية اجراءات رادعة أو ملزمة بما فيها حتى أبسط العقوبات، وهو ما يؤكد ما بات حقيقة واقعة ظاهرة للعيان وهي انتفاء الوجود للقانون الدولي وانه انتقائي وأن الشريعة الحاكمة هي شريعة الغاب.

٢- بدت المعارضات خجولة ودون أوراق ضغط ـ وبدت المعارضات العربية باهتة وشكلية بعد أن شكلت تكرارًا لما حدث من اعتراف امريكي بالقدس المحتلة عاصمة لدولة العدو، ثم ما لبثت أن مارست علاقاتها المعتادة مع امريكا بل واتخذت خطوات تطبيعية جديدة وغير مسبوقة مع (اسرائيل)!

٣- ربما شكلت معارضة الاردن أقوى المعارضات الرسمية لأن الخطر

على المملكة هو خطر وجودي، على خلفية ان ضم غور الاردن سيؤدي الى قطع التواصل الفلسطيني - الاردني ووجود حدود كاملة للأردن مع العدو، الى جانب سحب امتيازات الاردن بالداخل الفلسطيني والمتعلقة بالاشراف على المقدسات، والأهم اعادة فكرة الوطن البديل، حيث تتوفر كامل شروط التهجير نحو الاردن لسكان الضفة في حال الضم الاسرائيلي لها وخاصة غور الاردن المشكل للاراضي الخصبة والمياه.

٤- هناك مشكلة تبحثها عقول صهيونية تتعلق بمظهر الكيان وبانه دولة فصل عنصري، وقد طرحها بنيامين بوغراند، وهو كاتب إسرائيلي مولود في جنوب إفريقيا وحليف سابق لنيلسون مانديلا، حيث كان منذ فترة طويلة ضد استخدام مصطلح "الفصل العنصري" لوصف معاملة الكيان الإسرائيلي لفلسطينيي الضفة الغربية.

لكنه في مقابلة حديثة مع "التايمز أوف إسرائيل"، قال إن الضم سيغير تقييمه وقال: "على الأقل لقد كان احتلالاً عسكرياً. الآن سنضع الآخرين تحت سيطرتنا ولن نعطيهم الجنسية. هذا فصل عنصري. هذه مرآة دقيقة لما كان عليه الفصل العنصري في جنوب إفريقيا".

٥- يتم تأزيم جميع الملفات سعيًا لخنق أي معارضات ولو شكلية وخاصة في دول الطوق العربية، فما يحدث بمصر ولبنان من ضغوط امريكية بأشكال مختلفة يشي بأن الامر يراد له أن يمرر ولو جزئيا.

قد تقدم دولة الكيان الصهيوني على ضم ١٠٪ تشمل المستوطنات النائية ابتلاعا لاي تصعيد وتخفيفا لوقع الصدمة على الاردن، ولكنها تبقى خطوة كرست الضم واعلنت تدشين التصفية والباقي مسألة وقت فقط.

المقاومة الفلسطينية هي العائق الأكبر، ورغم رفض السلطة ووجود موقف فلسطيني موحد على الرفض، الا أن التزام السلطة بما يسمى (عملية السلام) هو التزام يغري العدو بالتمادي ولا يردعه، فالضفة في وضع احتلال فعلي ولم يتبد من السلطة ولا لمعتنقي (خيار السلام) اية بوادر لتغيير هذا الوضع، فما الذي يمنع العدو من تحويل هذا الوضع لوضع رسمي سوى المقاومة؟

سقطت الأقنعة وسقطت عملية السلام العبثية، ولم يتبق سوى خيار المقاومة، وهناك خيار آخر لمن لا يدعم المقاومة، وهو الاعتراف بالاستسلام والخيانة، ولا تبدو خيارات أخرى لأي عاقل حتى تحاول رصدها.

نصر اللّه والتهديد بالقوة في مواجهة سلاح التجويع

د. جمال زهران

يُعتبر الخطاب السياسي الشامل للسيد حسن نصر اللّه – الأمين العام لحزب اللّه – يوم الثلاثاء الموافق ١٦ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، ولمدة اقتربت من

الساعتين، من أقوى وأوضح خطاباته على المستويات كافة، حسبما أتابع. ويكشف هذا الخطاب عن تلك الرؤية الشاملة على المستوى الداخلي اللبناني والمستويين الإقليمي والدولي، وهو خطاب مسؤول، ويحمل من الرسائل لجميع الأطراف في الداخل والخارج. فهو خطاب كاشف للتأكيد على الرؤية الشاملة لحزب اللّه إزاء أهمّ القضايا الإقليميّة، وهي القضية المركزية المتمثلة في القضية الفلسطينية و«إسرائيل»، في إطار المستقرّ عليه بالصراع العربي الصهيوني.

وقد حدّد في مقدمة خطابه رؤيته لحال القضية الفلسطينية، بالقول إنّ: «اليوم، الشعب الفلسطيني الذي يواجه مرحلة خطيرة من مراحل التواطؤ الدولي والإقليمي والعربي والصهيوني على حقوقه وعلى أرضه وعلى كيانه في الخطوة الأخيرة المتوقعة في مسألة الضمّ». أيّ أنّ الشعب الفلسطيني وقضيته في خطر بالغ.

ثم أشار إلى محاولات بعض القوى في لبنان والمرتبطة بالخارج خصوصاً أميركا و«إسرائيل»، للخلط بين سلاح المقاومة، وبين القضايا الشعبية والمطلبية المحقة، قائلاً: إنّ هذا أمر مرفوض ومُدان ولا يُسمح باستخدامه.

فالمقاومة قدّمت أمام الشعب اللبناني، وأمام الشعب الفلسطيني، وأمام شعوب المنطقة، خطاً وفكراً واضحاً وطرحاً استراتيجياً في الصراع مع العدو الإسرائيلي، يؤدي إلى تحرير الأرض، وإلى الدفاع عن البلد، وعن مياهه، وعن أرضه، وعن خيراته، وعن كرامته، وعن سيادته. وأنه خلال عشرات السنين هذا المنطق كانت له أدلته الميدانية والحقيقية والناس تلمس نتائج هذا المنطق. ويعتبر هذا الموضوع بالنسبة لجمهور المقاومة وبيئة المقاومة، هذا أصبح عقيدة وثقافة ورؤية استراتيجية وتجربة وقناعة وإيماناً ونتائج ملموسة وآثاراً في التحرير، وفي الردع، وفي الأمن، وفي الكرامة، وفي العزة، وفي السيادة.

وقال إنّ أميركا لا يعنيها إلا شيء واحد وهو مصالح «إسرائيل»، وأمن «إسرائيل»، والحدود البرية والبحرية مع «إسرائيل»، والنفط والغاز في مياه لبنان.

وكما هو واضح، فإنّ الذين يحاولون تحريك الأحداث في لبنان، بالربط بين المتطلبات الداخلية وضرورة نزع سلاح المقاومة، يريدون أن يسلموا لبنان وشعبه على طبق من فضة إلى «إسرائيل» وأميركا. ولعلّ ما تبذله أميركا من جهود في العبث في الداخل اللبناني، وتحريك العملاء، لا يُقصد من ورائه مصلحة لبنان والشعب اللبناني، بل يُقصد مصلحة «إسرائيل». إنّ أميركا تريد إذلال شعب لبنان، وانتهاك سيادته، وطرق قوانينه، من أجل إخضاع هذا الشعب الأبيّ الذي يقدّم الكرامة على كلّ شيء وفي مقدمة ذلك غذاءه اليومي.

فهم يريدون إسقاط المقاومة، وتفكيكها، وهي التي أذلت إسرائيل وأجبرتها على الخروج خانعة ذليلة من لبنان بالتحرير الكامل عام ٢٠٠٠، لكلّ لبنان (بيروت والجنوب)، تتويجاً لما سبق ذلك من مجابهات سابقة من عام ١٩٨٣، وحتى ٢٠٠٠، ومن بعدها المجابهة الكبرى في يوليو ٢٠٠٦، والتي استمرت (٣٣) يوماً، ضعف الفترة الزمنية التي استمرّت فيها حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ (٦/أكتوبر – ٢٢/أكتوبر ١٩٧٣).

وقد وصل في خطابه الشامل إلى الربط بين ممارسة الضغوط الأميركية الصهيونية على الشعب اللبناني، لتجويعه، أو تسليم سلاح المقاومة، فقال قولاً حاسماً: «إذا كنتم تراهنون أن نجوع أو ندع البلد يجوع، أقول لكم: لن نجوع، ولن نسمح للبلد أن يجوع، وإذا كنتم تراهنون أنه بالتجويع سنأتي إليكم خاضعين أذلاء، ونسلم لكم بلدنا ورقاب بلدنا وأمن بلدنا، ونصبح تحت رحمة الإسرائيليين وأنتم أيها الأميركيون، فهذا ليس وارداً، حتى في موضوع السلاح».

«فالسلاح لن يكون مقابل الخبز والطعام، فالذي يحمي بلدنا ويحمي سيادتنا ويحمي مياهنا ونفطنا وغازنا وشعبنا وكرامتنا وأمننا وأعراضنا ونساءنا وأطفالنا، هو سلاحنا. والذي يضعنا ما بين خيارين «يا نقتلك بالسلاح. يا نقتلك بالجوع..»، أقول له: سيبقى سلاحنا في أيدينا، ولن نجوع، ولكن نحن سنقتلك. نحن سنقتلك. نحن سنقتلك».

هذه هي رؤية السيد حسن نصر اللّه، إزاء محاولات أميركا الفاشلة في ممارسة الضغوط على الشعب اللبناني، لغرض الاستسلام عليه بالتجويع، لن يحدث ذلك. وفي حال استمرار الضغوط، فإنّ المواجهة بالقتل لهؤلاء هي الخيار النهائي والأخير للمقاومة. فهو يطرح المقاومة والقوة في مواجهة خيار التجويع الذي تمارسه أميركا والصهاينة ومن ورائهما، من قوى إقليمية ودولية.

ولذلك كان السيد حسن، حاسماً في رؤيته برفض قانون «قيصر»، رداً على الانتصار السوري الاستراتيجي، الأمر الذي يفرض تنسيقاً لبنانياً سورياً عراقياً، وأنّ الحلّ في التوجه إلى الشرق (يقصد الصين وروسيا)، من دون تجاهل الغرب، وبتعبيره أنّ العالم واسع وأوسع مما يتصوّره أحد، فالعالم ليس أميركا وأوروبا فقط.

وختاماً، تحية للسيد نصر اللّه لرؤيته الشاملة، التي أثلجت قلوبنا وطمأنتنا على الحاضر والمستقبل.

مشروعان يهددان المنطقة العربية

د. صبحي غندور

المنطقة العربية مهدّدةٌ الآن بمشروعين يُكمّلان بعضهما البعض: مشروع التدويل الأميركي والغربي عموماً لأزمات عربية داخلية، ثمّ مشروع التقسيم الصهيوني لأوطان وشعوب المنطقة. وما قامت به جماعات التطرّف الديني العنفي في بعض البلدان العربية في السنوات الماضية ساهم بخدمة المشروعين معاً في ظلّ غياب المشاريع الوطنية العربية التوحيدية.

ولعلّ أخطر التوصيفات للحروب والصراعات يحدث حينما يحصل استغلال أسماء دينية ومذهبية لوصف حروب ونزاعات وخلافات هي بواقعها وأهدافها سياسية محض، وهذا ما يجري عادةً في الحروب الأهلية التي تُسخّر فيها كل الأسلحة بما فيها سلاح الطائفية السياسية. فالفاعل الآن في الأزمات العربية هو مجموعة من الجهات الإقليمية والدولية التي قد تتباين مصالحها، لكنّها تتّفق على هدف جعل الأزمات العربية الداخلية تأخذ أبعاداً طائفية ومذهبية وإثنية بحكم الأرتباط الخارجي بهذه الجهة أو تلك. فصحيحٌ أنّ هناك خلافاتٍ عديدة بين إيران من جهة وتركيا من جهة اخرى وبين بعض الدول العربية، لكن ما المصلحة العربية والإسلامية من توصيف هذه الخلافات بأسماء مذهبية أو قومية؟! ولماذا يسعى الكثير من العرب والمسلمين لنزع الصفة العربية والإسلامية عن جماعات التطرّف والإرهاب، بينما لا يجدون مشكلة في تعميم التسمية الطائفية أو المذهبية على أي خلاف مع فريق سياسي محلّي أو بلد عربي أو إسلامي مجاور؟!.

إنّ المخاطر القائمة حالياً هي ليست على أتباع هذا الدين أو ذاك المذهب فقط، بل هي أخطار محدقة بحقّ الأوطان العربية كلّها، بما فيها الشعوب والحكومات والمكوّنات الاجتماعية فيها. فضحايا الأزمات الإقتصادية والصحية والإجتماعية والعنف المسلّح الجاري الآن في عدة دول عربية، من أيّ جهةٍ كان مصدر هذا العنف، هم ينتمون لأوطان ومناطق وأديان ومذاهب مختلفة.

إنّ تنظيم "داعش" مثلاً، انتعش واستفاد من هذه التوصيفات المذهبية لصراعات سياسية محلّية أو إقليمية، حتّى من قِبَل بعض من يتحدّثون ضدّه شكلاً ويدعمون ضمناً – ولو عن غير قصد – مبرّرات وجوده حينما يتّجهون بحديثهم إلى "عدوّهم" الآخر، وهو هنا قد يكون من طائفة أخرى أو مذهب آخر أو من دولة أخرى، ممّا ساهم في إعطاء الأعذار لوجود "داعش" ولممارساتها باسم الإسلام، الذي هو كدين، براءٌ من فكر هذه الجماعات وأساليبها.

إنّ الأحاديث والممارسات الطائفية والمذهبية والإثنية تزيد الشروخ الدينية والوطنية ولا تحقق المطالب السياسية والإجتماعية كما لا تبني سدوداً منيعة أمام جماعات التطرّف، بل على العكس، ترفدها بمزيدٍ من المؤيّدين. فالحراك الشعبي من أجل الإصلاح والتغيير ثمّ المواجهة مع جماعات "التطرّف العنفي" يحتاجان إلى تحقيق أقصى درجات التوافق الوطني والديني.

إنّ أبرز التحدّيات التي تواجه أي وطن أو أمّة تتمحور حول مسألة الحرّية، سواء أكانت "حرّية الوطن" من الاحتلال أو "حرّية المواطن" من الاستبداد الدّاخلي. لكن رغم صحّة هذا الأمر من الناحية العامّة، فإنّ أساس المشكلة في الواقع العربي الراهن هو غياب الاتفاق على مفهوم "الوطن" وعلى تعريف "المواطنة". ولعلّ ما حدث ويحدث في عدّة دول عربية من صراعاتٍ على "الوطن" ومن انقساماتٍ حادّة بين "المواطنين"، لأمثلة حيّة على مكمن المشكلة السائدة الآن في المجتمع العربي.

أمّا الاحتلال فهو في أيّ بلد من العالم ليس ناجماً عن قوة المحتل وجبروته فقط، بل عن ضعفٍ أيضاً في جسم البلد الذي يخضع للاحتلال، وهو أمرٌ بات يُعرف بمصطلح "القابلية للاستعمار أو الاحتلال". وبالتالي، فإنّ كلاً من العنصرين (قوّة الغازي وضعف المغزوّ) يؤدّي إلى تقوية الآخر. وهكذا كان الحال في الحروب العربية-الإسرائيلية، وما سبقها من حقبة الاستعمار الأوروبي في مطلع القرن العشرين، عقب الحرب العالمية الأولى.

ومواجهة الاحتلال لا تكون حصراً بالمواجهات العسكرية ضدّ الجيش المحتل، بل أيضاً في إسقاط الأهداف السياسية للمحتل، وفي بناء قوّة ذاتية تنهي عناصر الضعف التي أتاحت للاحتلال أن يحدث أصلاً.

لذلك نجد أنّ حال الضعف العربي المتراكم في العصر الحديث هو بناء تدريجي قام على انعدام التوافق أولاً على مفهوم "الأمّة العربية" – وهي هنا مشكلة تعريف "الوطن" – بعد انتهاء حقبة السيطرة العثمانية، ثمّ تجزئة المستعمر الأوروبي للمنطقة العربية، وقيام أوطان ضعُف فيها الولاء الوطني الواحد وانعدم فيها "مفهوم المواطنة" وساد في معظمها أوضاع انقسامية طائفيّة وقبليّة، فامتزجت التجزئة بين البلدان العربية مع الانقسامات الداخليّة في الأوطان.

حبّذا لو تكون هناك مراجعات عربية وإسلامية لتجارب معاصرة في العقود الأربعة الماضية، كان البعض فيها يراهن على استخدام أطراف ضدّ أطرافٍ أخرى، فإذا بمن جرى دعمه يتحوّل إلى عدوٍّ لدود. ألم تكن تلك محصّلة تجربة "العرب الأفغان"، خلال الحرب على الشيوعية في أفغانستان، حيث كانت نواة "القاعدة" تولَد هناك؟! ثمّ ألم يكن ذلك درس دعم نظام صدام حسين في حربه على إيران حيث انقضّ على دولة الكويت فور انتهاء الحرب، وهددّ السعودية ودولاً خليجية أخرى؟! وهو درسٌ يتعلّمه الآن أيضاً مَن راهن في سوريا والعراق على جماعات "النصرة" و"داعش"، فإذا بالبلدين، نتيجة هذه المراهنة الخاطئة، يدفعان الثمن غالياً.

إسرائيل هي التي تحصد الآن نتائج الصراعات العربية والإسلامية، والتي انحدرت أكثر نحو مستنقع الطائفية والمذهبية. فالعرب والمسلمون الآن إلى مصيرٍ مجهول حيث قد تشهد المنطقة من جديد ما شهدته منذ مائة عام من رسم خرائط جديدة، ومن مراهنات على الخارج، ومن حصد صهيوني لهذه المتغيّرات، بينما العرب منشغلون بأنفسهم وبخلافاتهم.

الفتن الداخلية العربية الجارية في أكثر من زمان ومكان، هي حلقة متصلة بسلسلة الصراع العربي/الصهيوني على مدار مائة عام. فلم يكن ممكناً قبل قرنٍ من الزمن تنفيذ "وعد بلفور" بإنشاء دولة إسرائيل دون تقطيع للجسم العربي وللأرض العربية، حيث تزامن الوعد البريطاني/الصهيوني مع الاتفاق البريطاني/الفرنسي المعروف باسم "سايكس- بيكو" والذي أوجد كياناتٍ عربية متصارعة على الحدود، وضامنة للمصالح الغربية، ومسهّلة للنكبة الكبرى في فلسطين. فلا فصل إطلاقاً بين معارك التحرّر الوطني من المستعمر الغربي وبين الصراع العربي/الصهيوني. ولا فصل أيضاً بين أيّ سعي لاتحاد أو تكامل عربي، وبين الصراع العربي/الصهيوني.

إنّ تراجع "الهُويّة العربية المشتركة" أدّى إلى تفكّك مفهوم "الهُويّة الوطنية" وإلى طغيان التسميات الطائفية والمذهبية والإثنية على المجتمعات العربية، ومن ثمّ حدثت حالات الانفجار الداخلي في أكثر من بلدٍ عربي، وبذا تصبح "العروبة" لا مجرّد أساس لبناء مستقبل عربي أفضل، بل أيضاً سياجاً ثقافياً واجتماعياً ضدّ التدخّل الأجنبي، ولحماية الوحدات الوطنية في كلّ بلد عربي، إذ عندما تضعف الهُويّة العربية، فإنّ بدائلها ليست هُويّات وطنية موحّدة للشعوب، بل انقسامات حادّة تولّد حروباً أهلية وتؤدّي إلى تدويل وصهينة المنطقة كلّها.

وإذا لم يستطع العرب وقف خطايا حروبهم وصراعاتهم الداخلية، فليحسنوا على الأقل توصيف هذه الصراعات حتّى لا يخدموا عدوّهم الحقيقي وأفرعته الدولية والمحلّية!.